

## الكلمة الافتتاحية

### مركز تنمية الطاقات المتجددة عنصر رئيسي في تنمية الطاقات المتجددة

سيمكن تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة من ظهور صناعة قوية ومتعددة للطاقات المتجددة في الجزائر وهو ما من شأنه أن يمثل فرصة حقيقية للتفوق في هذا المجال، ليس فقط في صناعة المعدات التي تستخدم الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أو الطاقة الجيوحرارية أو غيرها من مصادر الطاقات المتجددة ولكن أيضا في مجال الهندسة والدراسة والتركيب والإستغلال والمتابعة والصيانة.

إن تقدم صناعة الطاقات المتجددة يتطلب الإبتكار والتطوير التكنولوجي الذي سيساهم حتما في تحرير البحث وتوجيهه في إطار تخصصي مما سينشئ جسور بين عالم البحث وعالم الصناعة. لهذا الغرض، ينبغي إشراك البحث العلمي في كل مراحل البرنامج الوطني للطاقات المتجددة. كما ينبغي أن تدعم عملية البحث والتطوير ومخرجات البحوث التطبيقية من نمادج وغيرها من خلال دمجها في السياسات التكنولوجية ومتطلبات السوق. كما يعتبر أيضا دعم البحث والتطوير في مجال الطاقات المتجددة أولوية وطنية وخيارا إستراتيجيا قادر على إيجاد حلول طاقوية جديدة وفي نفس الوقت طاقة مستدامة وموثوقة ونظيفة وبأسعار مناسبة مما يؤدي إلى تطوير تكنولوجي بناء وسريع وخلق منافسة قوية وانتشار واستغلال واسع للطاقات المتجددة. كما يجب أن لا يكون مصدر هذا الدعم من السلطات العمومية فقط ولكن أيضا من المؤسسات الخاصة. ومنه فإنه من المهم أن دور البحث العلمي والإبتكار والتطوير التكنولوجي في مجال الطاقات المتجددة يلقي ترحيبا على جميع المستويات للوصول لمستوى الإتقان التكنولوجي الذي يسمح لبلادنا أن تحتل مكانة بين الإقتصادات المتقدمة في مجال المحافظة عن البيئة.

وفي الأخير فإن مركز تنمية الطاقات المتجددة بالعاصمة متيقن من التحديات التكنولوجية للطاقات المتجددة التي حددها ويسعى لتطبيقها من خلال تعبئة 850 باحث وداعم للبحث يتوزعون بين المركز و وحداته البحثية الثلاثة المتواجدة في ثلاث ولايات وهي تيبازة، غرداية وأدرار. كما قام برسم المخطط الوطني وأهدافه الأساسية لمرافقة البرنامج الوطني للطاقات المتجددة وتعزيز الشراكة مع القطاع الصناعي العام والخاص.

الأستاذ نورالدين ياسع

مدير مركز تنمية الطاقات المتجددة

بموجب القانون التوجيهي الجديد حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والابتكار، الذي صدر في ديسمبر 2015، والذي يهدف إلى إنشاء المزيد من جسور التواصل بين البحث الأكاديمي والتطبيقي والقطاعات الصناعية والاقتصادية، فقد واكب مركز تنمية الطاقات المتجددة هذه الديناميكية بصفة كاملة وذلك من خلال تنظيم عدة ابواب مفتوحة شهدت نجاحا كبيرا حول مخرجات ومنتجات البحوث العلمية التي أنجزها باحثو مركز تنمية الطاقات المتجددة و وحداته. وهو الأمر الذي سمح للشركاء الصناعيين والجامعيين والطلبة والمجتمع المدني الذين كانوا حاضرين بقوة من اكتشاف القدرات والمؤهلات التي يحتوي عليها مركز تنمية الطاقات المتجددة من خلال النماذج العلمية المعروضة والجهازية للتصنيع على نطاق واسع وطرحها في السوق الوطنية والعالمية وهو ما ينشده الباحثون الذين يرغبون في تثمين مجهوداتهم العلمية وأن تمثل مخرجات بحوثهم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني. لقد تكللت هذه الأيام المفتوحة بالتوقيع على سبعة اتفاقيات تعاون مع متعاملين رئيسيين في القطاع العام والخاص الذين ينشطون في مجال الطاقات المتجددة والتنمية المستدامة.

لقد إهتم مركز تنمية الطاقات المتجددة طيلة سنوات عديدة، وفقا لمهامه القانونية، على تدريب اليد العاملة في ميدان الطاقات المتجددة من خلال البحث والاستشارات والخبرات وتعزيز الطاقات المتجددة من خلال نشرها وتعميمها وإدراجها كتخصصات في الجامعات ومراكز التكوين المهني والتمهين. كما انخرط المركز بشكل كامل في إنجاز المشاريع ومرافقة الشركاء الصناعيين الناشطين في مجال الطاقات المتجددة. على رأسها تركيب المعدات الشمسية في معظم التراب الوطني خصوصا في المناطق النائية والعزولة. وهو ما سمح بشكل ملحوظ في تغيير الوضعية الصناعية للطاقات المتجددة في بلادنا بشكل كبير وبدأت ثقافة الطاقة البديلة والمحافظة على البيئة تأخذ طريقها في الوسط الإجتماعي وتبناها صناعات القرار في البلديات والولايات.

تتواجد الطاقات المتجددة اليوم في قلب السياسات الطاقوية والاقتصادية المنتجة في الجزائر وقد إعتبر فخامة السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة تطويرها أولوية وطنية خصوصا وإن استغلالها سيضمن حتما استقلال طاقتي بلادنا ويولد ديناميكية في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء صناعات ابداعية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وإيجاد فرص عمل جديدة ويساهم أيضا في الحفاظ على البيئة ومكافحة تغير المناخ.